المبحث الثاني

مفهوم الحَركات

يعتبر مفهوم الحركات من بين المفاهيم الغامضة، التي تتطلب تعريفا إضافيا يبين طبيعته، وتتعد الحركات وفق نوع النشاط الممارس، وهو أحد المفاهيم التفاعلية، التي لها مكانة تقريبا في كل العلوم، ومن بينها علم السياسة.

المطلب الأول: تعريف الحَركة.

إنّ مفهوم الحَركة هو أحد المفاهيم الإستراتيجية في العلوم الاجتماعية، شأنه في ذلك شأن مفاهيم الصناعة، الديمقراطية، الطبقة، والثقافة ورغم الاستخدام الشائع لمفهوم الحَركة، إلا أنّ هناك من يراها من وجهة مختلفة، سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب معتمدين على المفهوم العام للحَركة،ومن ثمة مفهومها، وتحديد أنواعها عند علماء الاجتماع وعلم الاجتماع السّياسي.

كما يشير المعنى العام لكلمة "حَركة" إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص من أجل تحقيق هدف معين، غير أنّ الاستعمال الفعلي لهذه الكلمة قد يشير إلى معاني عديدة، فعلى سبيل المثال للحركة التاريخية "حَركة اجتماعية سياسية".

أمّا عند "وليامز"، وفي مؤلّفه الشهير (الثقافة والمجتمع)؛ فهي تعني ذلك النمط العام من التغير الذي يمكن التعرف عليه، وبالتالي يمكن استخدامه في اكتشاف التغيّرات التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وهذا يعني:

1. نمط عام من التغير، يستخدم في اكتشاف تغيرات الحياة الاجتماعية.
2. هو وسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية والثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات.

المطلب الثاني: أنواع الحَركات.

للحركات أنواع متعددة، حيث يتمثل أهمها:

أولا: الحركة الاجتماعية.

يُعتبر "لورنز فون تشاين" أوّل من قام بوضع تعريف علمي لمصطلح الحركات الاجتماعية في مؤلفه (تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789-1850)، حيث يرى من خلاله أنّ للمصالح الفردية المادية للأفراد والطبقات، دورا في إحداث التغير الاجتماعي قائلا: "إنّ المصلحة هي مركز التفاعل الإنساني، وبالتالي فهي أساس الحركة الاجتماعية، والمبدأ الذي يستند إليه المجتمع".

أمّا عند "سنو مبارت"، فيعرفها على أنّها كل الجهود والمحاولات الرّامية لتحرير البروليتاريا بأدائها، إلاّ أنّ التاريخ لم يعرف طبقة تشكلت أقوى من حركة طبقة البروليتاريا.[1]

أمّا "هيبرل"، فكانت محاولاته في القرن العشرين(20) لضبط تعريف للحركة، حيث تناولها من خلال الإطار الشامل لعلم الاجتماع العام، وخاصة في مجالات توزيع الثورة وعلاقات العمل.

إذا كان نمطها يشير إلى جهد جماعي، كما أكّد "هربرت بلومر"، فهو يستهدف تغيير مجال معيّن للعلاقات الاجتماعية.

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2011)، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص ص،(44- 48).

من خلال هذا الجهد والسلوك الجمعي فرّق "نيلسيلتر" بين نوعين للحركة[1]

حركات ذات الترقية المعيارية "حركة الإصلاح الاجتماعي"

حركات ذات التوجيه القيمي "حركات دينية" وثورية .

أمّا عند "بول ويلكنسون"، ومن خلال تصوره المتداخل بين فروع لمعرفة العلمية من مؤرخين، وعلماء الاجتماع والأنتربولوجيا وعلوم السّياسيّة وعلماء النفس استطاع أن يضع تصوّرا مجدّدا لمفهوم الحركة الاجتماعية باعتبارها الجهد الجماعي الرّامي إلى تغير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معيّن.[2]

بالرغم من التباين في التصورات والمفاهيم فإنّنا نصل إلى مفهوم للحركة الاجتماعية يقرّب لنا جلّ المفاهيم على العموم من حيث هي؛ جهد جماعي مقصود موجه لتغيير المجتمع كما لابدّ أن تتوافر هذه الحركات على حد أدنى من التنظيم لتحقيق أهدافها.

ثانيا: الحركة الاجتماعية والسّياسيّة.

يحتل كل من "جان جاك روسو" و"كارل ماركس"، أهمية بالنسبة لدراسة هذه السمة،كما لفكرهما من تأثير أيديولوجي على الحركات الاجتماعية المعاصرة، على المستويين العالمي والقومي.

ينطلق "روسو" في كتاباته من إيمان قوي بحق كل الناس في تنظيم مصالحهم الجمعية، حقهم أيضا في التمرّد على الطغيان بقوله: "ليس لدى أي إنسان التزاما بطاعة أيِّ سلطة، إلاّ السّلطة الشرعية للدولة"، ثم يذهب بعد ذلك إلى أنّ السّلطة الشرعية الوحيدة في المجتمع الإنساني هي تلك التي تستند إلى الاتفاق بين الناس.

يؤكّد "روسو" أنّه في هذا المجتمع، يكون من الضروري أن ينال الفرد نصيبا كافيا من الثروة، كما لا يجب ألاّ يحصل أي فرد على أكثر من نصيبه،وعلى الدّولة أن تضمن تحقيق العدالة، إذ كل المواطنين يخضعون لتوجيه الإرادة العامة.[3]

أمّا "آرثر بنتلي"، فيرى الحركة الاجتماعية السّياسيّة من خلال الجماعة؛ والتي هي مجموعة من النشاطات يقوم بها الأفراد في نفس الوقت الذي يقومون فيه

---

(1) هشام محمود، الاقداحي (2010)، **العرق واللغة والهوية القومية**، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ص،(181، 182).

(2) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 49.

(3) **نفس المرجع**، ص 53.

بنشاطات آخري في جماعات متفاعلة، لذلك يؤكد أنّ حركة الدفع والمقاومة بين هذه الجماعات هي العامل المحرك للتغيير السّياسي، وأنّ حالة المجتمع في وقت معين في حالة التوازن بين الجماعات الضاغطة.

الحركة الاجتماعية تتبنى إيديولوجية معيّنة، ومن ثمّة كما أكّد "هيبرل" أنّ النشاط السّياسي هو أحد الأبعاد العامة التي تساعد على فهم بناء الحركة الاجتماعية وديناميتها. وتنقسم الحركات الاجتماعية والسّياسيّة إلى مجموعة يبينها الشكل رقم (12).

الشكل رقم اثني عشر (12)
أشكال الحركة الاجتماعية والسّياسيّة

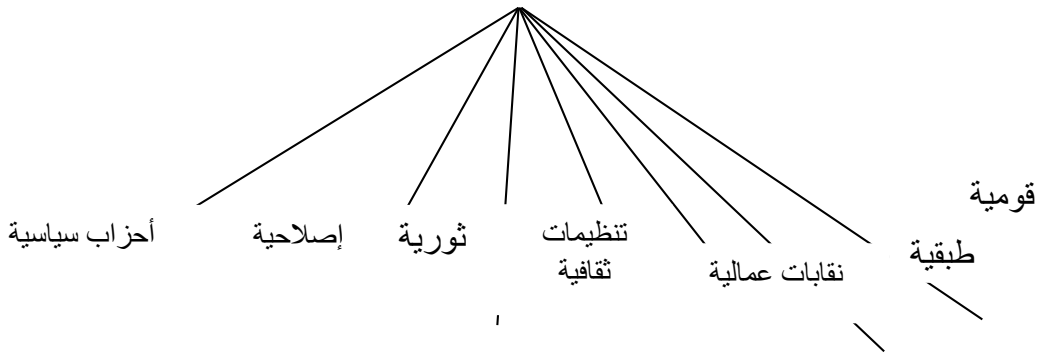

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: هشام محمود، الاقداحي (2011)، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي، دون طبعة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ص، (58- 59).

ثالثا: الحركة العرقية.

اتفق معظم السّياسيين على تعريف هذه الحركة على أنّها حركة سياسيّة واجتماعية منظمة، تَنشأ في إطار جماعة عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون أقليّة، ويكون لهذه الحركة أنّها قد تصل حد تحقيق الحكم الذاتي لجماعتها، بالإضافة إلى تحقيق الانفصال لإقامة دولة مستقلة، مما يجعلها تستخدم وسائل تتراوح بين السياسة المرتكزة إلى القوة والعنف.[1]

المطلب الثالث: الظروف المكوّنة للحركات السّياسيّة.

مما لا شك فيه أنّ الحراك السيّاسي في أيٍّ بلد، يُعد ظاهرة صحية لأنّها من الظواهر الاجتماعية الكلية، التي تعبر عن حالة وعي أو إدراك ذاتي في تعديل مسار الحياة السّياسيّة.ويمثل الحراك السياسي فاصلا بين فترات زمنية تنقسم إلى فترة ما كان سائد أو ما ستؤول إليه الأمور، من خلال التغيّر المرتقب في الأوضاع والأبنية أو المؤسسات السّياسيّة.

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 203.

فقد أخذت هذه الأوضاع التي يُعبَّر عنها بالتحولات أو الانتفاضات في مجتمعات الوطن العربي، ولأنّ ظهور هذا الحراك السّياسي في الوطن العربي له أسبابه ومكوّناته المتمثلة في العناصر التالية:

أولا: الدّولة القُطرية العربية.

لقد عرفت الدولة القطرية العربية التسلطية انتشارا على مستوى الوطن العربي، التي مثلت في مجملها نموذجا لدولة الاستبداد والقبضة الأمنية واحتكار جل السلطات وتركيزها أو الاستناد إلى الإثنية أو عامل القبيلة والعشيرة من أجل المزيد لتخفيف الدعم والسيطرة معا فأصبح مشهدا سائدا في جل الدول العربية، كما يعتبر عامل مهم في تحريك نعرات لفئات أخرى محرومة.[1]

ثانيا: ظاهرة الفساد.

يُعدّ الفساد ظاهرة اجتماعية مركبة عرفت طريقها في الانتشار في مجمل بلدان الوطن العربي، وهي من بين عوامل إضعاف المجتمع، والتقليل من كفاءته، وهدر قواه المبدعة ومقدراته التنموية. هذا ما أوجد حالة فقدان الثقة بين مؤسسات النظام السّياسي وبين الشعوب التي عرفت حالة من التذمّر والاستياء من السلوكيات المحسوبة على الأجهزة والمؤسسات التابعة للدولة، وهذا أيضا يسيء لمشاعر الرعية ويشعرها بالاستخفاف والاحتقار، ويؤدي إلى تأجيج مشاعرهم وإثارة حفيظتهم.

من هنا فإنّ عامل الفساد، ساهم في ظهور نخب وعائلات جديدة منتجة ومكرّسة للعديد من قيّم وممارسات وعلاقات المحسوبية والزبونية والولاءات غير المنتمية، وساهمت إلى حد كبير في انتشار الظلم والاستبداد أكثر من الأنظمة نفسها، فالفساد إذن يُعد أحد العوامل التي أثارت غضب الجماهير لتشكيل حراك اجتماعي منظّم ممهدا للحراك السّياسي كقاعدة عريضة في تحقيق الأهداف المرسومة، وعلى رأسها التغيّر السّياسي.[2]

ثالثا: الاحتقان الاجتماعي.

---

(1) مصطفي، حسن (2012)، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**، ط1، الرباط: منشورات ضفاف، ص61.

(2) خالد عبد العزيز، الجوهري (جانفي2000)، **الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة الإفريقية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 143، ص ص (231 – 235).

إنّ تـراكم المشـاكل الاجتماعيـة واستعصـاء الحـل، زاد مـن تفـاقم الأوضـاع المزرية بسبب الفقر، التهميش، البطالة كل هذه الظروف ساهمت إلى حد كبير في انفجار المسألة الاجتماعية فهذه المشكلات بكل ما ينجم عنها من ظهور الانحراف والعنف والتطرف، واختلال في القيّم والتبادلات الاجتماعية، وهي من بين العوامل التي عملت على تحريك الشارع العربي بمختلف فئاته، معبّرا عما عانته من جراء هذه الأوضاع، من قمع، وتعسف طوال عقود من الزمن.

رابعا : انسداد قنوات الاتصال.

عملت بعض الأنظمة العربية على فتح مجال التعدّدية الحزبية والسياسيّة، بغية إرضاء التشكيلات المجتمعية وإخماد القوى الفاعلة الراغبة في التغيير الجذري، وإعطاء الاعتمادات لتشكيل الجمعيات السّياسيّة والأحزاب، لكنها لم تلبث طويلا وتخضع لتعليمات وأوامر السلطة وتعمل على تأييدها ودعمها.[1]

نظرا لأنّ هذه الأحزاب والجمعيات تتلقى الدّعم المالي والحصول على المقرات من طرف الدّولة،وهو ما عملت عليه الدّولة باستعمال هذه الورقة للضغط على رؤساء الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتقويض سلطتها، وإضعاف أدائها الوظيفي، الذي يفترض فيه أن يكون فضاء للتعبير عن هموم المجتمع، ومشكلاته وحاجاته وهذا ما عَمّق الخلاف بين النظام السّياسي ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السّياسيّة من جهة وأنتج انسدادا بين الرّعية وبين مختلف البُنى السّياسيّة من جهة أخرى.

(1) مصطفى، محسن، **مرجع سابق**، ص 66.